محضر الجلسة رقم 569

التاريخ: الأربعاء 19 شوال 1428 (31 أكتوبر 2007)

الرئاسة: المستشار السيد مصطفى عكاشه، رئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: أربعون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة و خمس و عشرين دقيقة بعد الزوال.

جدول الأعمال: رد السيد الوزير الأول على تدخلات الفرق البرلمانية و المجموعات النيابية الممثلة في المجلس بمناسبة مناقشة البرنامج الحكومي.

المستشار السيد مصطفى عكاشة، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، و الصلاة و السلام على سيد المرسلين.

السيد الوزير الأول،

حضرات السيدات و السادة الوزراء،

حضرات السيدات و السادة المستشارين المحترمين،

بعد أن استكملنا تدخلات الفرق النيابية، وكذلك المنظمات النقابية، تطبيقا للفصل 60 من الدستور، نعقد هذه الجلسة للاستماع إلى رد السيد الوزير الأول على هذه التدخلات، فليتفضل مشكورا.

السيد عباس الفاسي، الوزير الأول:

بسم الله الرحمن الرحيم و الصلاة و السلام على خير المرسلين وعلى آله وصحبه.

السيد الرئيس المحترم،

حضرات السيدات المستشارات و السادة المستشارون المحترمون،

في مستهل جوابي، أريد أن أشكركم جزيل الشكر على التهاني التي قدمتموها إلى شخصي المتواضع و إلى أعضاء الحكومة، على ثقة صاحب الجلالة.

وببالغ الاعتزاز، أقف مجددا أمام مجلسكم الموقر للتعقيب على ما ورد من اقتراحات وملاحظات وتساؤلات وانتقادات بناءة خلال مناقشتكم للتصريح الذي تشرفت بعرضه باسم حكومة صاحب الجلالة.

وإذ يجسد هذا الحدث السياسي الهام روح الحوار الذي نريده أن يطبع دوما العلاقات بين الحكومة والمؤسسة البرلمانية، فإنه يشكل بحق أحد دعائم المسلسل الديمقراطي الذي سنعمل جميعا، كل من موقعه، على تقويته.

وبادئ ذي بدء، أود التنويه بالروح الوطنية العالية التي طبعت ملاحظات وتساؤلات السادة رؤساء الفرق والمجموعات البرلمانية، هدفنا جميعا السمو ببلادنا إلى أعلى درجات النضج السياسي والتشبث بقيم الديمقراطية والنمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والتنمية البشرية والتضامن، في إطار المشروع المجتمعي الذي أسس مقوماته باني المغرب الحديث صاحب الجلالة الملك محمد السادس أيده الله ونصره.

وإننا لنسجل بارتياح كبير، إجماع مختلف القوى السياسية حول الثوابت الراسخة للأمة المتمثلة في التمسك بالإسلام وقيمه السمحة القائمة على الوسطية والتسامح والتضامن؛ وفي التشبث بالملكية الدستورية التي توحد الشعب المغربي وتعزز تلاحمه في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، وتقود مسيرته لبناء المغرب الديمقراطي المتقدم والمتضامن؛ والدفاع عن الوحدة الترابية.

إن الحكومة تلتزم بالدفاع عن قضية مواطنينا المحتجزين في مخيمات تيندوف ضدا على القانون الدولي، وبمطالبة المجتمع الدولي بالتحرك العاجل لإنهاء الممارسات اللاإنسانية ضدهم، وتمكينهم من العودة إلى وطنهم المغرب، كما أن الاعتناء بأحوال أسر شهداء الوحدة الترابية من صلب اهتمامات الحكومة.

ونؤكد أن الحكومة لن تدخر أي جهد لتنفيذ مخطط تنمية مندمجة في أقاليمنا الجنوبية على قاعدة التشاور مع المنتخبين والقوى الحية في المنطقة. كما لن ندخر جهدا في إقناع الصديقة إسبانيا بفتح ملف المدينتين السليبتين: سبتة و مليلية، من أجل استرجاعهما إلى حظيرة الوطن، مع الحفاظ و تقوية العلاقات الثنائية وتمتينها.

لقد تتبعت الحكومة باهتمام الملاحظات التي أثيرت بشأن اقتراع 7 شتنبر وظروف تشكيل الحكومة.

وبداية، أؤكد أن ضعف نسبة المشاركة ليس وليد اقتراع 7 شتنبر الماضي، وأن هذا المنحى يسائل الجميع، سلطات عمومية وأحزابا سياسية ومجتمعا مدنيا وإعلاما، من أجل الانخراط في رفع نسبة المشاركة في الانتخابات المقبلة وتحقيق المشاركة السياسية للمواطنين.

وأذكر هنا ببعض أسباب العزوف: بلقنة المشهد السياسي، و برامج جد متشابهة، الارتباك أمام كثرة الرموز، واستعمال المال، و التوقيت

الانتخاباتي أي الرجوع من العطلة، والتحضير للدخول المدرسي، والتحضير كذلك لشهر رمضان المبارك.

وقد جاءت هذه الحكومة ببرنامج إصلاحي من أجل استعادة ثقة المواطن في العمل السياسي والمؤسسات المنتخبة. ويهم هذا البرنامج تحصين الخيار الديمقراطي الإصلاحي، وتحسين حكامة وتدبير مختلف السلط والإدارات العمومية، وتخليق الحياة العامة بمحاربة الرشوة والفساد في دواليب الدولة ومؤسسات تدبير الشأن العام، وتوطيد استقلال القضاء، وإصلاح الإدارة وتصالحها مع المواطن، وتطوير اللامركزية واللاتمركز والجهوية، وإنعاش الشغل، وتحسين القدرة الشرائية للمواطنين.

وعلى الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والإعلام المساهمة في تعزيز مصالحة المواطن مع الشأن السياسي، وعلينا أن نتجنب خطاب التأزيم والتيئيس الذي لا يخدم مصلحة بلادنا وحاجتها إلى الاستقرار والتقدم بثبات للتغلب على ما يعترضها من تحديات داخلية وخارجية.

ومهما يكن من أمر، علينا أن نقر بأن الهيئة الناخبة التي شاركت في اقتراع 7 شتنبر، هي التي اختارت التركيبة الجديدة لمجلس النواب في انتخابات أكد العديد من الملاحظين الأجانب والمهتمين والمراقبين المغاربة أنها جرت في إطار الشفافية والحرية.

وقد تم التعليق من طرف شخصيات مهمة، مثل وزير الخارجية الاسباني و كذلك الحكومة الفرنسية و كثير من الحكومات الغربية و الحكومات العربية أن الانتخابات مرت في إطار الشفافية و الحرية، رغم العزوف. و أريد أن أقول 37% في نظري، تعني تصويت الأحزاب، كل الأحزاب، و كذلك المناضلات و المناضلين و المتعاطفين الدين ذهبوا إلى الانتخابات، و العزوف كان من غير مناضلي و أعضاء الأحزاب السياسية. و إذا لم نقل بذلك، معناه أننا نقر أننا انتهينا كأحزاب.

وعلينا أن نلتفت إلى المستقبل ونعمل على إقرار المزيد من الضمانات في الانتخابات المقبلة.

تلك هي الإرادة التي أفرزها اقتراع 7 شتنبر، والتي تعززت بانتهاج جلالة الملك التقاليد الديمقراطية المرعية في تعيينه الوزير الأول، أخذا بعين الاعتبار نتائج الاقتراع المذكور، مما يشكل مبادرة إيجابية في مسار بناء صرحنا الديمقراطي على قاعدة إعادة الاعتبار للعمل السياسي، وتحقيق المصالحة بين المواطن والشأن السياسي، وحث الأحزاب على القيام بدورها في تأطير وتمثيل المواطنين، بكسب ثقتهم من خلال التنافس الشريف في المواعيد الانتخابية.

وإنني لمتفق مع بعض المتدخلين الذين يعتبرون أن من الضروري قيام كل الأحزاب بنقد ذاتي وتدعيم الديمقراطية الداخلية في صفوفها.

أما تشكيل الحكومة فقد تم طبقا للمقتضيات الدستورية التي لم يقع أي إخلال بها، في إطار الفصل 24 من الدستور الذي يخص جلالة الملك. ثم إن هذه الحكومة التي حظيت بثقة جلالة الملك أيده الله ونصره، وهي مسؤولة أمام جلالته وأمام البرلمان، تشكلت بإرادة الانسجام والتضامن بين أعضائها.

وإنني أعتبر أن مشاركة عدد من الوزراء بدون انتماء حزبي وذوي خبرات عالية من شأنه أن يقوي مردودية العمل الحكومي.

كما أخذ بعين الاعتبار قاعدة تجديد الأجيال، حيث تضم الحكومة 17 وزيرة و وزيرا جديدا. وقد حرص جلالة الملك على تقوية العنصر النسوي فيها.

لقد ذهب بعض المتدخلين المحترمين إلى أن البرنامج الحكومي تنكر للعديد من الوعود الانتخابية التي تقدمت بها أحزاب الأغلبية، مدعيا أن هذا يضرب في الصميم مصداقية ما يرفع من وعود.

إن البرنامج السياسي الذي كان لي شرف عرضه أمام مجلسكم الموقر، جاء تعبيرا عن تحالف مجموعة الأحزاب المشاركة في الحكومة وكل الوزراء. كما أن أحكام الفصل الستين من الدستور تلزم الحكومة فقط، بعرض الخطوط الرئيسية للبرنامج الذي تعتزم تطبيقه في ميادين السياسة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والخارجية. ولم يكن من الملائم من الناحية العملية سرد كل ما ورد في البرامج الانتخابية لأحزاب الأغلبية أو استعراض الإجراءات المتعلقة بكل القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

إنه برنامج الحكومة، وليس برنامج حزب أو أكثر من حزب الذي حاز المصادقة القبلية لجلالة الملك في مجلس وزاري بمراكش.

وسيتمكن السادة البرلمانيون من التعرف على كل التفاصيل التي تهم التدابير والاعتمادات المالية بمناسبة مناقشة مشروع القانون المالي لسنة 2008.

وبخلاف ما سمعنا في بعض التدخلات من أن البرنامج الحكومي يفتقر إلى أرقام وآجال واضحة، فإن البرنامج جاء بمستوى غير مسبوق من الالتزامات، و عددها 31 التزام، المرقمة وبآجالها، سواء في إنجاز

الطرق القروية وإنعاش الشغل، أو إنجاز الطرق السيارة، واستكمال المدار الطرقي المتوسطي، وبناء السدود، وإنتاج السكن الاجتماعي، ورفع نسبة مساهمة الطاقات المتجددة في الميزان الطاقي الوطني، ورفع الطاقة الإيوائية في القطاع السياحي، ومواصلة تفعيل مبادرة 10.000 مهندس، وتنفيذ برنامج تكوين 10.000 مهني، وتكوين الأطباء، وخفض نسبة الأمية، وإحداث 800 مركز اجتماعي للقرب، والتخفيض التدريجي للضريبة على القيمة المضافة، وتوقع نسبة نمو في 6%، وتخفيض ظاهرة تشغيل الأطفال، وتخصيص نسبة لتشغيل المعاقين في القطاع الخاص، وتسريع وتيرة تمدرس الأطفال المعاقين، وخلق 250.000 فرصة شغل كل سنة، وتخفيض نسبة البطالة إلى 7% في أفق سنة 2012. كلها أرقام و آجال.

وبالنسبة للإمكانيات المادية ومصادر التمويل، فإنني أؤكد لمجلسكم الموقر حرص الحكومة على توفير مصادر التمويل الضرورية لتنفيذ المشاريع المقررة في آجالها المحددة، بالاعتماد على الميزانية العامة، أو تحفيز القطاع الخاص، أو بأساليب تشاركية، أو بالبحث عن مصادر خارجية للتمويل.

لقد أكدت الحكومة، السيد الرئيس، السيدات المستشارات المحترمات، السادة المستشارون المحترمون، عزمها على إيلاء عناية خاصة للرفع من شأن اللغة العربية وحضارتها، و الأمازيغية باعتبارها من العناصر الرئيسية للشخصية المغربية ومن مكونات الحضارة والثقافة والإنسية المغربية، وعلى مواصلة دعمها للمكونات الأساسية للهوية الوطنية بتعزيز حضورها في البرامج التعليمية والثقافية والإعلامية.

وقد سبق للبرلمان أن صادق بالإجماع، على ميثاق إصلاح التربية والتكوين الذي أدخل تعليم الأمازيغية في الطور الابتدائي في مرحلة أولية.

سيدي الرئيس،

أيتها السيدات المستشارات المحترمات،

أيها السادة المستشارون المحترمون،

سوف تحرص الحكومة على أن يؤدي الإعلام السمعي البصري العمومي مهمته باحترام جميع تيارات الرأي والفكر في بلادنا، وتجنب أي إقصاء في هذا الشأن، علما بأن جميع وسائل الاتصال السمعي البصري تعمل في إطار دفاتر تحملات يسهر المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري على احترامها.

ويحظى موضوع تخليق الحياة العامة، ومحاربة الرشوة والفساد بصفة خاصة، باهتمام خاص من طرف الحكومة. وعلى هذا الأساس، فإن الحرص على سلامة وشفافية المعاملات العمومية وضمان تكافؤ الفرص لولوج الخدمات المقدمة للمواطنين والمستثمرين، سيكون دوما ضمن انشغالاتنا، اقتناعا منا بأن نجاح أي سياسة اقتصادية واجتماعية يبقى رهينا بمدى التصدي لهذه الظاهرة.

إننا نعتبر التسوية المنصفة لانتهاكات حقوق الإنسان والمصالحة مع الماضي محطة هامة في مسلسل بناء دعائم الدولة العادلة والمنصفة وترسيخ حقوق الإنسان ببلادنا، برعاية صاحب الجلالة أيده الله ونصره.

وفي هذا السياق، ستواصل الحكومة تنفيذ التوصيات الصادرة عن هيئة الإنصاف والمصالحة، بتنسيق وثيق مع المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، خاصة ما يتعلق بإصلاح الترسانة القانونية، والعمل على تحيينها وملاءمتها مع المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

كما ستعمل الحكومة، بتنسيق مع الجهات المعنية، على اتخاذ الترتيبات اللازمة فيما يتعلق بتسوية الحالات الإدارية العالقة لبعض ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في الماضي أو إدماجهم الاجتماعي، بالإضافة إلى تنفيذ برامج جبر الضرر الجماعي التي ستستفيد منها 8 مناطق تضررت من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في الماضي.

وتلتزم الحكومة كذلك بتفعيل مضامين "الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان"، وهو خيار استراتيجي لا رجعة فيه لنشر ثقافة حقوق الإنسان ببلادنا.

كما ستولي الحكومة عناية خاصة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

وفيما يخص انخراط بلادنا في المنظومة الحقوقية الدولية، فإن الحكومة ستواصل المصادقة أو الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، كالبروتوكول الاختياري الملحق بالاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والبروتوكول الاختياري الملحق بالمعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

ووفاء بالتزاماتنا الدولية، ستتعزز منظومتنا الحقوقية بإحداث لجنة وطنية للقانون الدولي الإنساني، سنقوم باستشارتها في كل القضايا المتعلقة بالنهوض بالقانون الدولي الإنساني وسبل ترسيخ الوعي بأهميته.

سيدي الرئيس،

حضرات المستشارين،

السيدات المستشارات الفضليات،

في موضوع الخوصصة، وأؤكد في هذا الشأن أن نجاح عمليات الخوصصة وتطورها المتميز الذي يساهم في تطوير الاقتصاد الوطني، يمثلان حافزا لمواصلة سياسة الخوصصة والانخراط في الشراكة بين القطاعين العام والخاص، في ضوء الإطار المؤسساتي الحديث للتدبير المفوض.

وهكذا تقوم الحكومة حاليا بتحضير لائحة جديدة سيتم اقتراحها في إطار مشروع قانون يعرض على البرلمان للمصادقة عليه.

وقد سبق للحكومة أن وضعت برنامجا يهدف إلى تحويل المؤسسات العمومية بقطاعات إنتاج الكهرباء، والنقل السككي، واستغلال المطارات، إلى شركات مساهمة قصد فتحها للقطاع الخاص، لتدعيم رأسمالها وتقوية ماليتها والرفع من تنافسيتها.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أنه يتم حاليا التحضير لتفويت مساهمة الدولة في رأسمال شركة استغلال الموانئ "SODEP" للقطاع الخاص.

بالنسبة للتخطيط، لقد أثارت عدة تدخلات مسألة التخطيط ودوره في رسم معالم مختلف مكونات السياسة الاقتصادية والاجتماعية للحكومة.

وفي هذا الصدد، نؤكد أن التخطيط الإستراتيجي هو الإطار المؤسسي الأمثل الذي سنعتمده في كل برامج عملنا، إيمانا منا بأهمية إعطاء الرؤية البعدية الضرورية للفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين على الصعيد الوطني أو الدولي، من خلال بلورة أهداف محددة زمنيا ومرقمة، سنخضعها لآليات التتبع والتقييم والمراقبة في إطار الحكامة الجيدة.

وفي هذا الاتجاه، سنحث مختلف القطاعات الحكومية على بلورة مخططات استراتيجية تستند إلى دراسات استشرافية، تتم بإشراك كل الفاعلين المباشرين، من مؤسسات عمومية وقطاع خاص وتنظيمات مهنية، وتحدد من خلالها معالم السياسة التي ستلتزم تلك القطاعات بإنجازها في الآجال المحددة لها مع ضبط آليات التنفيذ ووسائل التمويل.

وإن الحكومة التي تستحضر عناصر القوة في التجارب السابقة، قد قررت أن تعطي نفسا جديدا وفعالية أكبر لمنهجية التخطيط هاته، انسجاما مع سياستنا الاقتصادية والاجتماعية العامة.

وفي هذا الاتجاه، فإن الحكومة، استكمالا للدراسات المنجزة التي همت قطاعات السياحة والصناعة التقليدية، والمهن الجديدة، والطاقة والماء، والتحول الديموغرافي، وموارد النمو، وهياكل الاقتصاد، والفقر والفوارق الاجتماعية، ستقوم بإعداد دراسات مستقبلية أخرى تهم ميادين استراتيجية ذات أولوية قصوى في البرنامج الحكومي.

وبالنسبة لقطاع المياه و الغابات، ستقوم الحكومة بمجهود متميز لما لهذا القطاع من دور اقتصادي واجتماعي وبيئي خاص، إذ يهم أكثر من نصف ساكنة العالم القروي التي تعرف عجزا في مختلف المجالات. كما يهم مناطق لها دور أساسي في توفير الموارد المائية التي تعد حيوية بالنسبة لبلادنا والمحافظة على البيئة ومحاربة التصحر.

وللحفاظ على هذه الثروات والرفع من مساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإن الحكومة ستواصل إنجاز البرنامج الذي تم إعداده على مدى عشر سنوات بتمويل إجمالي قدره 8 ملايير درهم، والذي يهدف إلى تشجير وتجديد 40.000 هكتار سنويا، أي 200.000 هكتار على مدى الخمس سنوات المقبلة عبر التراب الوطني، مما سيفتح فرصا واسعة للشغل للساكنة القروية، ثم إعداد الأحواض المائية والمحافظة على التربة من أجل حماية السدود من الوحل والحفاظ على الموارد المائية المعبأة والرفع من جودتها، وتأهيل المجالات البيئية الطبيعية التي تتوفر على موارد نباتية وحيوانية ذات قيمة بيولوجية وبيئية عالية. وستعبئ الحكومة كل الوسائل، المادية منها والقانونية، لتأهيل هذه المجالات التي تم تحديدها والتي تهم أكثر من 150 موقع يغطي 2,5 مليون هكتار في مختلف جهات المملكة.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

لقد التزمت الحكومة في مجال إنعاش التشغيل بإحداث 250.000 فرصة شغل سنويا، وهو هدف نتوخى من خلاله تخفيض نسبة البطالة، على المستوى الوطني، إلى 7% في أفق سنة 2012،

ولبلوغ هذا الهدف، أعدت الحكومة سياسة اقتصادية عامة واستراتيجيات قطاعية ستمكن بلادنا من رفع معدل النمو ليصل إلى 6% سنويا. كنطلب من السادة المستشارين و المستشارات يرجعو لواحد الوثيقة ديال المندوبية السامية للتخطيط، تتكلم فيها عن التشغيل و الشغل بالنسبة لسنة 2006، في الصفحة الأولى لذا المنشور، تقول المندوبية أن في 2006 الحكومة خلقت 300000 ألف منصب شغل. إذن نعتبر أنه يمكن أن نخلق في الخمس سنوات المقبلة 250000 منصب شغل سنويا، و هو هدف نتمنى من خلاله تخفيض نسبة البطالة إلى 7 % في أفق سنة 2012، و لبلوغ هذا الهدف أعدت الحكومة سياسة اقتصادية عامة و استراتيجيات قطاعية، ستمكن بلادنا من رفع معدل النمو ليصل إلى 6 % سنويا.

ونعتبر أن هذا التحدي في متناولنا بالنظر إلى الانعكاسات الإيجابية لهذه السياسة الاقتصادية على مكونات الاقتصاد الوطني، والتي ستتولد عن الأوراش الهيكلية الكبرى الجاري تنفيذها أو تلك التي تعتزم الحكومة إعطاءها دفعة قوية، أو عن الإستراتيجيات القطاعية الجاري بها العمل في مجالات السياحة والصناعة التقليدية والنسيج والصيد البحري والمهن العالمية الرائدة؛ فضلا عما سيفرزه تسريع وتيرة تأهيل عدد من فروع نسيجنا الإنتاجي، وما ستتيحه التدابير المتخذة لتحسين مناخ الاستثمار من خلق أنشطة اقتصادية جديدة.

وبعيدا عن كل تفاؤل مفرط، فإن هذه الأوراش والسياسة الاقتصادية الواضحة المعالم، من شأنها رفع الناتج الداخلي الخام لبلادنا، بتقوية جاذبية اقتصادنا وتعزيز تنافسيته، وجعله منتجا لثروات جديدة ذات تأثير مباشر في مجال إنعاش التشغيل.

وبالإضافة إلى السياسة الاقتصادية والإستراتيجيات القطاعية والتدابير التحفيزية، ستعمل الحكومة على مواصلة السياسة العمومية الإرادية لإنعاش التشغيل، المنبثقة عن "مبادرات التشغيل" والتي تسعى إلى إدماج حوالي 200.000 من شبابنا الحامل للشهادات الباحثين عن عمل.

وهكذا فإذا كنا قد بلغنا الأهداف المتوخاة من برنامجي "إدماج" و"تأهيل"، اللذين مكنانا، على التوالي، من إدماج 72.150 شاب باحث عن شغل، وتحديد 12.000 فرصة للتكوين بهدف الإدماج، فإننا سنحرص على تحسين أداء برنامج مقاولتي بعد وقوفنا على الثغرات التي حالت دون إعطاء الدفعة المنشودة لهذا البرنامج الطموح.

وعلى صعيد مشروع قانون المالية لسنة 2008، ستتاح الفرصة أمام جزء من شبابنا الحاملين لشهادات عليا لولوج أسلاك الوظيفة العمومية.

وحرصا على توفير الشروط الملائمة لإدماج هذه الفئة من المواطنين إدماجا قارا منتجا ومجديا في القطاعات الواعدة من اقتصادنا الوطني، تم وضع برنامج استعجالي لإعادة تأهيل ما بين 1.000 و1.500 من حاملي الشهادات العليا داخل معاهدنا ومدارسنا العليا، سيشرع فيه ابتداء من الشهر المقبل، بعد أن اتخذت كل التدابير التنظيمية والمالية.

السيد الرئيس،

السادة المستشارون المحترمون،

السيدات المستشارات المحترمات،

بالنسبة لقطاع الصحة، ففضلا عن تدعيم الموارد البشرية والمادية للقطاع، ووضع خريطة صحية وطنية، وتحسين جودة الخدمات الصحية، وتحديث سياسة ناجعة للأدوية، وتقوية التجهيزات الاستشفائية، فإن الحكومة ستسهر على تسريع وتيرة استكمال منظومتنا الوطنية للتغطية الصحية، وهو الورش الاجتماعي الذي نحن مدعوون جميعا إلى المساهمة في إنجاز مراحله المقبلة في إطار من التشاور والحوار والتوافق، تنفيذا لمقتضيات القانون 65.00، وتتويجا لميثاق أجرأته الذي تم التوقيع عليه بين الحكومة والفرقاء الاقتصاديين والاجتماعيين، تحت الرئاسة الفعلية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس أيده الله ونصره يوم 4 يناير 2005 بأكادير.

وستعمل الحكومة في هذا الإطار على صون وتقوية المكتسبات التي تم تحقيقها في مجال التأمين الإجباري عن المرض لفائدة أجراء القطاعين الخاص والعام، من خلال مواصلة الإصلاحات البنيوية على صعيد الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي.

بالنسبة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، سينصب الاهتمام على توسيع نظام التغطية الإجبارية ليشمل في أقرب الآجال زهاء 500.000 متقاعد وذوي حقوقهم، وسنطور جودة الخدمات المقدمة للمؤمنين ونعمل على رفع حجم التغطية لتشمل لائحة إضافية للأدوية والأمراض، وندخل إلى حيز التطبيق، التدبير المفوض للمصحات التابعة لهذا الصندوق، انسجاما مع مقتضيات مدونة التغطية الإجبارية، هدفنا

من كل ذلك إقناع كافة المقاولات والمأجورين بأن ينخرطوا، بصفة إرادية، في بناء نظام وطني للتغطية الصحية يسمح بتقوية آليات التضامن بين كل مكوناته.

أما بالنسبة للصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي، فإننا سنسهر على التنفيذ الدقيق للإصلاحات التي تتضمنها خطة العمل الإستراتيجية الممتدة إلى حدود سنة 2009، والتي تتضمن على وجه الخصوص، وضع نظام معلوماتي جديد، وتحسين ولوج المؤمنين لخدمات الصندوق، وإحداث مندوبيات جهوية، وإعادة هيكلة نظم التدبير، وتحسين مساطر استرداد المستحقات.

وبالموازاة مع نظام التأمين الإجباري عن المرض لأجراء القطاع الخاص وموظفي الدولة والجماعات المحلية، الذي قطع أشواطا هامة مكنت من توسيع التغطية الصحية ببلادنا لتشمل 8,5 مليون مستفيد، وفضلا عما سنقوم به من أجل تتبع سير أنظمة التغطية الصحية التي وضعت لفائدة ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وللشيوخ والمقدمين، وللمقاومين وأعضاء جيش التحرير، والفنانين، فإننا سننكب على ثلاثة أوراش ذات أهمية قصوى، هي نظام المساعدة الطبية لفائدة المعوزين، ونظام "عناية" الموجه للتجار والمهن الحرة والحرفيين، ونظام الحماية الاجتماعية لفائدة الطلبة.

ولهذا الغرض، وبعد البت النهائي في معايير الاستفادة ومصادر التمويل، وبعد استكمال العناصر التنظيمية التي يتطلبها القيام بعملية نموذجية في إحدى جهات المملكة، فإننا سنقوم باستشارات واسعة مع الفرقاء الاقتصاديين والاجتماعيين، وسنشرع في إعداد النصوص التطبيقية. كما سننكب على إحداث اللجن المحلية لانتقاء المستفيدين، وتهييء الوسائل البشرية والمادية للتدبير المستقبلي لهذا النظام.

أما فيما يخص التغطية الصحية لفائدة التجار والمهن الحرة والحرفيين المعروف بنظام "عناية"، فإننا سننكب خلال الأسابيع القليلة القادمة على البت النهائي في الإطار الإداري الملائم لتدبير هذا النظام. كما سنعمل على إخراج النصوص التطبيقية الضرورية لأجرأته تكريسا للطبيعة الإجبارية لهذا النظام.

وسنكون بهذا، حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين، قد استكملنا صرح نظامنا الوطني للتغطية الصحية، وجسدنا على أرض الواقع أحد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الأساسية للمواطن المغربي، ألا وهو الحق في الصحة.

ولا يفوتني التذكير بالدور الطلائعي الذي تقوم به الوكالة الوطنية للتأمين الصحي في مجال الضبط والتأطير التقني، والمواكبة والتنسيق بين مختلف مكونات هذا النظام.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات المستشارات،

السادة المستشارون،

إدراكا منا لحجم الرهانات المطروحة على صناديق التقاعد، ولضرورة إرساء نظام متماسك ومستدام للتقاعد، ولكون هذا الموضوع الشائك يرهن مستقبل الأجيال القادمة، فإن الحكومة ستوليه عناية خاصة وستتخذ في شأنه إجراءات تراعى فيها الحكامة الجيدة والتدبير الأمثل للصندوق المغربي للتقاعد، والنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وذلك في ضوء الدراسة الجارية حول صيغ إصلاح منظومة التقاعد ببلادنا.

وستعرض الحكومة قريبا على البرلمان مشروع قانون يرمي إلى إخراج الصندوق المهني المغربي للتقاعد من نطاق مدونة التأمينات ووضع إطار قانوني ملائم له.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات و السادة المستشارون،

لقد التزمت الحكومة بالنهوض بقضايا وأوضاع المرأة وتوطيد دورها في مسلسل التنمية. وفي هذا السياق، سينصب العمل الحكومي على وضع خطة عمل لإدماج مقاربة النوع الاجتماعي في السياسات العمومية الاقتصادية والاجتماعية، والرفع من تمثيلية النساء في الهيئات المنتخبة وفي مراكز القرار، في اتجاه تحقيق المناصفة في المستقبل، من خلال تفعيل خطة متعددة المستويات تشمل مأسسة مبدأ الميز الإيجابي، مع العمل على النهوض بثقافة الإنصاف والمساواة بين الجنسين.

وستعمل الحكومة كذلك على تفعيل صندوق التكافل الأسري لفائدة النساء المطلقات وأطفالهن، ووضع حماية قانونية للنساء ضحايا العنف، ودعم إحداث مراكز القرب الجهوية متعددة الوظائف.

لقد أثمرت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية منذ أن أعطى انطلاقتها صاحب الجلالة الملك محمد السادس أيده الله ونصره، برمجة وإعطاء انطلاقة مشاريع واعدة وهامة مكنت من وضع الإنسان المغربي في صلب اهتمامات السياسات العمومية، وباعتبار المبادرة ورشا حيويا دائم التجديد ومفتوحا باستمرار، ستواصل الحكومة العمل على تفعيل مضامينها وإنجاز المشاريع المبرمجة في إطارها.

وفي هذا السياق، سيتم العمل على تسريع وتيرة إنجاز البرامج والمشاريع الهادفة إلى التصدي للفقر بالوسط القروي، ومعالجة الإقصاء الاجتماعي بالأحياء الحضرية، وكذا محاربة الهشاشة والتهميش.

بالنسبة للجالية المغربية في الخارج، فأود التوضيح أن الحكومة عازمة على تحقيق إقلاع حقيقي وفعلي لهذا القطاع، أخذا في الاعتبار، الطابع الأفقي الذي تتميز به قضايا مواطنينا المغاربة بالخارج، وخصوصياتها المجالية والعمرية والنوعية المختلفة، تماشيا مع التوجيهات الملكية الرامية إلى نهج سياسة جديدة تساير التحولات البنيوية والتطورات المتلاحقة التي تعرفها جاليتنا، وتستجيب للتطلعات والطموحات المشروعة لمختلف أجيالها.

كما أنها ستعمل على البحث عن الحلول المناسبة والصيغ الملائمة لتحسين التنسيق وتطوير آلياته وتحقيق التكامل بين مختلف الفاعلين الحكوميين والعموميين والمدنيين، بما يمكن من الرقي بمستوى التدبير الحكومي لقضايا الجالية المغربية ويساعد على خدمة مصالحها.

كما ستعمل الحكومة والدبلوماسية المغربية على حماية مواطنينا المقيمين في الخارج من موجة العنصرية والاعتداءات، ومؤازرة الضحايا والأخذ بيدهم.

ومما لاشك فيه، فإن قرار الارتقاء بالقطاع المشرف إلى مستوى وزارة قائمة بذاتها وانتدابها لدى الوزير الأول، يعبر عن الإرادة الصادقة لهذه الحكومة في إيلاء شؤون مواطنينا المقيمين بالخارج العناية والاهتمام اللذين يستحقونه في كل المجالات.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات و السادة المستشارين المحترمين،

لقد أثارت مداخلات بعض الفرق البرلمانية الأسلوب الذي ستعتمده الحكومة في تدبير الشأن الاجتماعي، وخاصة الجوانب المتعلقة بمدونة الشغل واستقرار العلاقات المهنية وتحسين بيئة العمل.

وفي هذا الإطار، أود أن أؤكد عزم الحكومة على ترسيخ القيم الكفيلة بتعزيز الديمقراطية الاجتماعية، باعتماد منهجية قوامها الحوار الشامل والتشاور الهادف مع الفرقاء الاقتصاديين والاجتماعيين حول كل القضايا ذات الاهتمام المشترك، آخذين صوب أعيننا في هذا الباب، مصالح الأجراء والمقاولات على حد سواء، ومن خلالهما مستوى عيش مجتمعنا وتنافسية اقتصادنا الوطني.

ولهذا الغرض، ستحرص الحكومة على تفعيل وتقوية آليات الحوار الاجتماعي وفق مقاربة تتوخى دعم الحقوق الأساسية للعمال وتوطيد الاستقرار داخل المقاولة، تيسيرا لإنجاح تأهيلها وتمكينها من ربح المنافسة الدولية.

وفي هذا الصدد، سنسهر على استكمال منظومتنا القانونية لمدونة الشغل، وعلى وجه الخصوص، وضع القانون التنظيمي لممارسة حق الإضراب ودعم السلم الاجتماعي عبر تتبع تطبيق مقتضيات قانون الشغل، مع تحسين تلك التي تثير صعوبات في تنفيذها. وسنقوم بإعداد مشروع القانون المتعلق بالمقاولات ذات الطابع التقليدي الصرف.

كما ستعمل الحكومة على دعم الحريات النقابية وإقرار العدالة الاجتماعية في كل مظاهرها دفاعا عن كرامة الطبقة الشغيلة.

وتعزيزا لاستقرار العلاقات المهنية داخل مقاولاتنا، سنركز الاهتمام على تقوية الآليات الكفيلة بتطوير نظام المفاوضات الجماعية وبتثبيت مسطرة التحكيم والتصالح.

كما أن الحوار سيشمل ممثلي المقاولات لأهمية دورها في التنمية، ولأنها شريكة للطبقة الشغيلة.

كما سنولي عناية خاصة للصحة والسلامة للأجراء في أماكن عملهم، عبر إحداث مفتشيات لطب الشغل، ومعهد وطني للصحة في العمل ستكون مهمته الأساسية تكوين الفرقاء الاجتماعيين والمهنيين في كل المجالات المرتبطة بطب العمل.

كما ستنكب الحكومة على مراجعة القوانين المتعلقة بالغرف المهنية من أجل توسيع اختصاصاتها وتمكينها من الوسائل المادية

والبشرية لتقوم بمهمتها أحسن قيام، و هذا مطلب للغرف المهنية منذ عقود من الزمن.

اللامركزية و اللاتمركز و الجهوية، لقد طرح عدد من السادة المستشارين و المستشارات جملة من التساؤلات حول السياسة التي ستعتمدها الحكومة في مجال اللامركزية واللاتمركز والجهوية.

وفي سياق حرص الحكومة على تعزيز الديمقراطية المحلية، ومصالحة المواطن مع المجالس المحلية المنتخبة، تطبيقا للتوجيهات الملكية السامية، وعلى الخصوص منها تلك الواردة في الخطاب الملكي الموجه إلى المشاركين في الملتقى الوطني حول الجماعات المحلية المنعقد بأكادير في شهر دجنبر 2006، سنعتمد، كما أشرت إلى ذلك في التصريح الحكومي، أول مخطط خماسي، 2008-2012، نروم من ورائه إرساء قواعد منظومة متكاملة ستشكل، بحول الله، قاعدة الانطلاق لسياسة تنموية محلية ومتناسقة.

وبالإضافة إلى العمل على تحيين الميثاق الجماعي، وإرساء منظومة المالية المحلية، ومراجعة التقسيم الجماعي، وتوفير الدعم التقني والمالي للبرامج التنموية، فإن الحكومة ستعتمد مقاربة جديدة في السياسة المجالية ستسعى من ورائها إلى تطبيق سياسة الجهوية و اللاتمركز وإعطائها بعدا ملموسا وحقيقيا من خلال التعاقد بين الدولة والجهة على أساس تحقيق النتائج المتوخاة، وفق منظور مندمج للسياسات القطاعية.

لقد تساءل بعض المستشارين المحترمين حول سياسة الحكومة في التنمية القروية، و في هذا الصدد، أود الإشارة إلى أن الحكومة توليه عناية خاصة لما يمثله من طاقة بشرية وطبيعية هامة بالنسبة لبلادنا. إلا أنها تعتمد في سياستها مقاربة جديدة ترتكز على اعتبار التراب الوطني مجالا واحدا مندمجا لا يمكن تجزئته، وأن المواطنين كلهم سواء، لهم نفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات؛ مما يتطلب نهج سياسة تعادلية إزاء العجز الاجتماعي والاقتصادي الذي تعرفه مختلف المناطق.

فالعالم القروي لا يمكن النظر إليه بكيفية محدودة تجعل منه مجالا تجتمع فيه كل السلبيات، من فقر وعجز اجتماعي وغير ذلك؛ بل إن العالم القروي يختزن موارد بشرية وطبيعية هامة وطاقات معدنية وسياحية و فلاحية. والمقاربة الواجب اتباعها في هذا الميدان، هي تعبئة كل هذه الطاقات بصورة مندمجة في سياسة متكاملة ومنسقة بين القطاعات لتنمية المجالات، بغية الحد من الفوارق الجهوية والاجتماعية بين مختلف المناطق.

وستعتمد الحكومة في إنجاز سياستها هاته على الجهوية واللاتمركز الإداري، فاتحة المجال للهيئات المنتخبة المحلية أو الجهوية لإعداد مشاريع مندمجة تهم كل القطاعات، في المناطق التي تعرف عجزا في الميدان الاقتصادي والاجتماعي، وإبرام عقد مع الدولة لتمويل هذه المشاريع وتنفيذها، قصد إعطاء سياسة القرب كامل مضمونها.

ومن أهم البرامج التي ستركز الحكومة جهودها عليها في إطار هذه المقاربة التي تعطي للجهوية الدور الأساسي، تنمية العنصر البشري، حيث ستعتمد، علاوة على التربية والتكوين، برنامجا واسعا للتكوين المهني في العالم القروي، يرفع من الطاقات المهنية للساكنة المحلية. وسيواكب هذه البرامج نظام ملائم للتمويل لتنمية المقاولات الصغرى والمتوسطة يسمح لكل المبادرات بإنجاز مشاريع في ميادين مختلفة، ستؤدي لا محالة إلى النهوض الشامل بكل المناطق في إطار تنمية مجالية منسجمة ومتوازنة.

و في ميدان البيئة، فإن الحكومة ستعتمد استراتيجية ترتكز على أربعة مكونات. ويتعلق الأمر بمتابعة تعبئة الموارد المائية عبر إنجاز السدود، واستكشاف موارد مائية جوفية جديدة، والحفاظ على جودة الماء، والاقتصاد في استعماله والرفع من مردوديته.

ويشكل هذا الهدف نواة هامة في الإستراتيجية التي يتعين على بلادنا أن تستمر في نهجها في مجال حماية البيئة وإرساء أسس التنمية المستدامة لفائدة الأجيال المقبلة.

وفي هذا الصدد، فإن الحكومة ستعطي الأولوية في مجال حماية البيئة، لكل ما يتعلق بحماية البيئة الطبيعية وتحسين وحماية محيطنا العمراني، والحد من التلوث الصناعي، وتفعيل طرق الإنتاج التي تأخذ بعين الاعتبار ضرورة حماية البيئة.

وستعمل الحكومة على تفعيل الترسانة القانونية التي تم اعتمادها لحماية وتثمين البيئة، والحكومة عازمة في هذا الصدد على إحداث وتفعيل "الصندوق الوطني للبيئة".

السيد الرئيس،

حضرات السيدات و السادة المستشارين المحترمين،

إن ما تقدمنا به من إيضاحات حول ملاحظات و تساؤلات السادة رؤساء الفرق و المجموعات البرلمانية، جعلنا نؤمن حق الإيمان بفضيلة الحوار وبما تحدثه من قيمة مضافة على عمل الحكومة وحسن أدائها.

وسنعمل جادين على مواصلة هذه السنة الحميدة، كما سنحاول تطويرها على مختلف الأصعدة، هدفنا الوصول إلى التملك الجماعي للأوراش الكبرى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، خدمة للقضايا العليا للوطن والمواطنين، مستلهمين في ذلك بالتوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة أيده الله ونصره.

"إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت، وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت، وإليه أنيب" صدق الله العظيم، والسلام عليكم ورحمة الله.

هاذ الجواب غادي يتوزع عليكم غدا، بغيت نقول على أنه بعض الأوراق وصلتني تقريبا قبل الافتتاح بقليل، تتعلق بالعدل و بالفلاحة والصيد البحري والإصلاح الإداري، ستكون غدا مطبوعة مع الجواب.

و شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد الوزير الأول، شكرا للسيدات والسادة أعضاء الحكومة، وشكرا للسيدات و للسادة المستشارين المحترمين، ورفعت الجلسة.